

بحث حول واقع التعليم القانوني للمرأة

إعداد الباحث القانوني

أ. محمد إسماعيل مهنا

بحث مقدم ضمن مشروع تعزيز الحماية القانونية للنساء المهمشات في قطاع غزة الذي يتم تنفيذه
من مركز الأبحاث و الاستشارات القانونية للمرأة بالتعاون مع مشروع نظام والممول من

USAID

غزة- فلسطين
نوفمبر 2009



USAID
من الشعب الأمريكي



(مخ غير ربحية)

مركز الأبحاث والاستشارات القانونية للمرأة
Center For Women's Legal Research & Consulting

شكر وتقدير:

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لمركز الأبحاث والاستشارات القانونية للمرأة لإعطائي فرصة التدريب في منهجية الأبحاث القانونية وفي إجراء بحث حول ضعف التعليم القانوني، واطمأن بالذكر الأستاذة زينب الغنيمي مديرة المركز، لدعمها المهني والشخصي خلال فترة البحث. كما أتقدم بالشكر الجزيل لمشروع سيادة القانون- نظام الممول من مؤسسة USAID للدعم المالي الذي تم تقديمه لدعم الأبحاث القانونية وخصوصاً بحث واقع التعليم القانوني للمرأة في قطاع غزة ولا أنسي الدكتور/ سعيد أبو جلاله لما قدمه من مجهود في تدريبي والمساهمة في إخراج هذا البحث للنور.

إنني أتقدم بالشكر لممثلي المؤسسات والأشخاص الذين ساهموا في إعطاء المعلومات الموضوعية للرد على أسئلة البحث.

الباحث/ المحامي

محمد اسماعيل مهنا



USAID
من الشعب الأمريكي

(مخ غير ربحية)



مركز الأبحاث والاستشارات القانونية للمرأة
Center For Women's Legal Research & Consulting

ملخص البحث:

يتناول هذا البحث " واقع التعليم القانوني للمرأة في قطاع غزة " ضمن مشروع تعزيز الحماية القانونية للنساء المهمشات في قطاع غزة الذي يتم تنفيذه من مركز الأبحاث والاستشارات القانونية للمرأة بالتعاون مع مشروع نظام والممول USAID.

وقد تبلورت مشكلة البحث من خلال ملاحظات الباحث على وجود عادات وتقاليد مجتمعية تحد من خروج المرأة للتعليم والعمل بشكل عام، مما يؤدي إلى ضعف حصولها على التعليم القانوني بشكل خاص.

وتبين في البحث أن هناك أسبابا مباشرة لضعف التعليم القانوني للمرأة تتمثل في: فرض سلطة العائلة تطبيقا للعادات والتقاليد وكونها لا تفضل خروج المرأة من بيتها ولا تفضل تعلمها ، وأيضا لأنها ترى في تجهيل المرأة فرصة للاستمرار في السيطرة على المرأة و انتهاك حقوقها وحرمانها منها وعدم معرفتها بأدنى حقوقها، ومن جانب آخر فإن المجتمع كونه مجتمعا ذكوريا تكون السلطة فيه مطلقة للأب أو الأخ في حالة غياب الأول ، وهنا نجد مصادرة لحق المرأة في حرية التنقل والتحرك والتعلم كون القرار في الأسرة له فقط وهو الأحق والأجدر بتقدير أين تكمن مصلحة المرأة.

أما الأسباب غير المباشرة (البيئة الخارجية) التي تؤثر في التعليم القانوني للمرأة تتمثل في: الأسباب الاقتصادية حيث أن العائلات تعمل على تغييب المرأة عن التعلم والتثقف وتعلم حقوقها لعدم وجود إمكانيات لديها نتيجة الفقر الشديد ، وكذلك الوضع الثقافي القائم على أساس أن خروج المرأة والتعلم يدخل في باب العيب والخروج عن المألوف والعادات . كما يمثل الوضع السياسي في وقتنا الراهن سببا غير مباشر في التأثير على التعليم القانوني، نظرا لأن استمرار الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية والإنقسام السياسي الداخلي المؤسف يؤدي الى عزوف المرأة عن الخروج من بيتها ومحيطها، لخوفها وعدم شعورها بالأمان كما أن المؤسسات تخضع لرقابه في نشاطاتها ، ونضيف أن هناك اثر قد يكون مباشر وقد يكون غير مباشر وهو انتشار ثقافة الكبونه حيث أن النساء كباقي شرائح المجتمع تقبل علي الفعاليات والندوات التي ترتبط بالكبونه.



USAID
من الشعب الأمريكي



(مخ غير ربحية)

مركز الأبحاث والاستشارات القانونية للمرأة
Center For Women's Legal Research & Consulting

وخلص البحث إلى أن الآثار المترتبة على هذا الواقع أدت إلى ضعف التعليم القانوني للمرأة و أن جهلها بحقوقها يؤدي إلى انتهاك هذه الحقوق بصورة مضاعفة . كما أن هناك آثارا من الناحية النفسية تنعكس على المرأة نتيجة جهلها القانوني للمرأة حيث تصاب بالإحباط والاكتئاب وتكون بحالة نفسية غير مستقرة ويسيطر عليها شعور بالظلم الدائم، كما أن هناك أثرا اجتماعيا يتمثل بالنزاعات العائلية لانتهاك حقوق المرأة.

وانهى البحث إلى جملة من التوصيات بشأن تعزيز التعليم القانوني للنساء بناء على نتائج البحث.



USAID
من الشعب الأمريكي



(مخ غير ربحية)

مركز الأبحاث والاستشارات القانونية للمرأة
Center For Women's Legal Research & Consulting

جدول المحتويات:

جدول المحتويات

جدول المحتويات

ملخص

1- مقدمة

2- مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة

3- منهجية وأدوات البحث

4- جمع المعلومات وتحليلها وتفسير النتائج

5- الاستنتاجات والتوصيات



USAID
من الشعب الأمريكي

(مخ غير ربحية)



مركز الأبحاث والاستشارات القانونية للمرأة
Center For Women's Legal Research & Consulting

الفصل الأول

1- مقدمة

1-1 خلفية عن بحث واقع التعليم القانوني للمرأة:

يتناول هذا البحث " واقع التعليم القانوني للمرأة في قطاع غزة " ضمن مشروع تعزيز الحماية القانونية للنساء المهمشات في قطاع غزة الذي يتم تنفيذه من مركز الأبحاث والاستشارات القانونية للمرأة بالتعاون مع مشروع نظام والممول USAID.

1-2 مشكلة البحث :

تبلورت مشكلة بحث "واقع التعليم القانوني للمرأة " من خلال ملاحظات الباحث على وجود عادات وتقاليد مجتمعية تحد من خروج المرأة للتعليم والعمل بشكل عام، مما يؤدي إلى ضعف حصولها على التعليم القانوني بشكل خاص . وقد لاحظ الباحث من خلال عمله كمتقف ميداني على حقوق المرأة لمئات من النساء في إطار برامج التثقيف القانوني في مركز الأبحاث والاستشارات القانونية للمرأة والمؤسسات النسوية والمجتمعية الأخرى، أن الآثار المترتبة على ضعف التعليم القانوني للمرأة هو أن جهلها بحقوقها يؤدي إلى انتهاك هذه الحقوق بصورة مضاعفة.

1-3 أسئلة البحث :

أجاب البحث على الأسئلة التالية والتي تم طرحها للتعرف على واقع التعليم القانوني للمرأة :

- 1-3-1 مدى إكراه المرأة على عدم الخروج من بيتها ؟
- 1-3-2 مدى تأثير العادات والتقاليد على مسيرة التعليم القانوني للمرأة؟
- 1-3-3 مدى تأثير تعليم النساء على اهتمامهن بالتعليم القانوني ؟
- 1-3-4 مدى تأثير المجتمع الذكوري في انتشار ظاهرة التعليم القانوني ؟
- 1-3-5 مدى تأثير الإعلام في انتشار ظاهرة التعليم القانوني ؟
- 1-3-6 مدى تأثير الوضع الاقتصادي على خروج المرأة للتثقيف القانوني؟



USAID
من الشعب الأمريكي



مركز الأبحاث والاستشارات القانونية للمرأة
(مخ غير ربحية)
Center For Women's Legal Research & Consulting

- 1-3-7 مدى تأثير الوضع السياسي على نشاط المؤسسات المعنية بالمحاضرات القانونية ؟
- 1-3-8 مدى تأثير الوضع السياسي على خروج المرأة للتتقيف القانوني ؟
- 1-3-9 مدى تأثير ثقافة (الكبونة) على الاهتمام بالتعليم القانوني ؟
- 1-3-10 مدى تأثير التعليم القانوني على المرأة خاصة و المجتمع عامة؟

1-4 أهداف البحث :

يهدف هذا البحث إلى:

- تعزيز معرفة المرأة بأهمية التعليم القانوني .
- حماية المرأة من انتهاك حقوقها والعمل على الحفاظ عليها.
- العمل على نشر الوعي القانوني للأجيال المستقبلية.

1-5 أهمية البحث :

- البحث الأول في قطاع غزة الذي يتناول واقع التعليم القانوني للمرأة.
- التركيز على واقع التعليم القانوني للمرأة وتناوله من كل الجوانب والعمل على علاج مظاهر الضعف.

1-6 الإطار المرجعي للبحث :

- تناول البحث واقع التعليم القانوني للمرأة .
- الفئة المستهدفة في البحث هي النساء اللواتي يقمن في قطاع غزة.
- إتباع منهج التثليث والفحص والتأكد لجمع المعلومات للإجابة على أسئلة البحث حيث تمت الإجابة عن كل سؤال بدمج المعلومات من أكثر من مصدر (المقابلة، و المجموعة المركزة، والملاحظة ودراسة الحالة إضافة إلى مراجعة الأدبيات).
- تناول البحث حالة واقع التعليم القانوني للمرأة في عام 2009.
- البحث مبني على السبب والتأثير شاملا الأسباب غير المباشرة والأسباب المباشرة وواقع التعليم القانوني للمرأة.



USAID
من الشعب الأمريكي



(مخ غير ربحية)

مركز الأبحاث والاستشارات القانونية للمرأة
Center For Women's Legal Research & Consulting

1-7 الاعتبارات الأخلاقية للبحث:

- تم الأخذ بعين الاعتبار كافة الأمور الأخلاقية لهذه الدراسة والتي تشمل:
- استخدام المعلومات التي تم جمعها لأغراض البحث العلمي فقط.
- احترام قيمة وثقافة المبحوثين/ات.
- الحفاظ على سرية مصدر البيانات والمعلومات التي تم الحصول عليها.
- تجنب حدوث أي ضرر للمبحوثين/ات نتيجة اشتراكهم في البحث أو إدلائهم بأرائهم.
- احترام رغبة أي مبحوث/ة بعدم الاستمرار في البحث في أي وقت.
- احترام حق المبحوثين/ات في الاطلاع على نتائج البحث.
- يحقق البحث بعد اكتماله فائدة مباشرة أو غير مباشرة للنساء وحل مشاكل ضعف المعرفة القانونية لديهن.

1-8 محتوى تقرير البحث

يحتوي تقرير البحث على خمسة فصول مترابطة ضمن تسلسل منطقي: يتناول الفصل الأول المقدمة شاملاً خلفية عن واقع التعليم القانوني للمرأة، ومشكلة البحث، وأسئلة البحث، وأهداف البحث، وأهمية البحث، والإطار المرجعي للبحث، والاعتبارات الأخلاقية للبحث ومحتوى التقرير.

- أما الفصل الثاني يعرض مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة.
- يشرح الفصل الثالث منهجية وخطوات وأدوات البحث.
- والفصل الرابع يشمل جمع البيانات والمعلومات وتحليلها وتفسير النتائج.
- والفصل الخامس يعكس النتائج والتوصيات والدروس المستفادة.
- سيحتوي تقرير البحث أيضاً على ملاحق ومراجع.



USAID
من الشعب الأمريكي



(مخ غير ربحية)

مركز الأبحاث والاستشارات القانونية للمرأة
Center For Women's Legal Research & Consulting

الفصل الثاني

مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة

- من المهم التوضيح أن واقع التعليم القانوني للمرأة من القضايا التي لا يتوفر حولها دراسات متخصصة على المستوى المحلي ، وهي من الصعوبات التي واجهها الباحث أثناء عمله.

- أفادت غادة أبو جياب (2008) أن الوضع الاقتصادي يؤثر علي مدي انتشار التعليم القانوني لدى النساء حيث أن الوضع الاقتصادي السيئ يؤدي إلي عزوف النساء عن الاهتمام بالمحاضرات القانونية لعدم توفر المواصلات، و بحث النساء عادة عن الكابونه بدلالة أن أول سؤال يتبادر على لسان النساء هل هناك كابونه؟ فهناك نسبة كبيرة من النساء مهتمة بالكابونه ، كما أن العادات والتقاليد السيئة تؤدي إلي منع النساء من الخروج من محيط معين وأحيانا منعهن من حضور المحاضرات خشية توعيتهن ، كما أن حياة الانغلاق التي تفرض على المرأة تؤدي إلي عدم إعطائها مساحة للتحرك والاندماج بالمجتمع، كما أفادت الدراسة أن المؤسسات المعنية بالتعليم والتثقيف القانوني عليها مسؤولية زيادة الوعي الثقافي القانوني لدى النساء ومدى أهمية التعليم القانوني للنساء للعمل على زيادة تحفيزهن علي الإقبال علي هذه المحاضرات.

- تبين أن معظم المراكز الحقوقية والمؤسسات النسوية والمجتمعية تقوم بإجراء محاضرات تثقيفية وذلك من خلال الوثائق التي تنشرها هذه المؤسسات ، سواء على صورة مطويات تعليمية حول حقوق المرأة العائلية والعامة والسياسية ، أو من خلال الدراسات البحثية التي تركز على مشكلات محددة مرتبطة بانتهاك حق من حقوق المرأة ، وأن جميع هذه الوثائق تشكل أدوات مهمة في التعليم القانوني للنساء



USAID
من الشعب الأمريكي



(مخ غير ربحية)

مركز الأبحاث والاستشارات القانونية للمرأة
Center For Women's Legal Research & Consulting

- أن التعليم القانوني والمحاضرات القانونية التي تستهدف النساء رغم أنها مهمة ولها

أهميتها في توعية النساء إلا أنها تعتبر ضعيفة لعدة أسباب :

- أن المستفيد منها عدد قليل من النساء وذلك لعدم اهتمام كل النساء بهذا النوع من المحاضرات إما لجهلهن أو لفقرهن أو بسبب العادات والتقاليد السيئة.
- ضعف إمكانات المؤسسات القائمة على هذا النوع من التعليم القانوني لظروف اقتصاديه أو سياسيه او اجتماعية.
- إن التدخلات قائمه على الدعم والتمويل الخارجي مما له أثر في فرض تلك المؤسسات الداعمة لنوعية هذه النشاطات والمشاريع التوعوية القانونية.

الفصل الثالث

منهجية وأدوات البحث :

استخدم الباحث منهجية البحث الوصفي التحليلي و ارتكز البحث على عاملين أساسيين وهما:

(1) المشاركة الفاعلة لأصحاب المصلحة شاملا النساء، وعائلات النساء، وباحثين في مجال

حقوق الإنسان ، ، وطلبة الجامعات، والمؤسسات النسوية، والناشطين بالمجتمع المدني.

(2) الاستفادة من مراجعة وثائق ودراسات سابقة في جميع مراحل البحث.

اشتمل تصميم البحث على مرحلتين أساسيتين:

المرحلة الأولى: جمع البيانات:

1. تم جمع المعلومات للإجابة على أسئلة البحث العشرة بإتباع منهج التثليث والفحص والتأكد

حيث تمت الإجابة عن كل سؤال بدمج المعلومات من أكثر من مصدر تشمل مصادر أولية

تعكس أساليب نوعية ومصادر ثانوية. المصادر الأولية تم تصميمها بشكل يلبي احتياجات

البحث شملت مقابلات شخصية ومجموعات مركزة وملاحظة كما هو موضح في الجدول

أدناه أما المصادر الثانوية فشملت وثائق وتقارير.



USAID
من الشعب الأمريكي



مركز الأبحاث والاستشارات القانونية للمرأة
(مخ غير ربحية)
Center For Women's Legal Research & Consulting

الأداة	العدد	الوصف
مقابلات	4	- عائلات النساء (10) - ممثلي المؤسسات النسوية (6) - ممثلي الناشطين بالمجتمع المدني (6) - باحثين في مجال حقوق الإنسان (4)
مجموعات مركزة	4	- نساء عاملات (15) - ربات بيوت (8) - طالبات المدارس (10) - طلبة الجامعات (10)
ملاحظة	2	نساء عاملات في مركز حقوقي
دراسة الحالة	20	- نساء ممن استفدن من المحاضرات القانونية
تحليل وثائق	5	- وثائق مراكز حقوق الانسان

وبعد جمع المعلومات من الفئات المختلفة قام الباحث بالتالي:

2. تم ترميز البيانات وإدخالها في ملف بشكل مناسب يمكن تحليله بسهولة.

3. تم فحص البيانات التي تم إدخالها للتأكد من اكتمالها وترتيبها وصحتها.

المرحلة الثانية (تحليل البيانات) :

- تم تحليل المحتوى للبيانات النوعية والرد على أسئلة البحث العشرة.

- تم تفسير نتائج التحليل وبناء عليه تم عمل الاستنتاجات المرتبطة بها.



USAID
من الشعب الأمريكي

(مخ غير ربحية)



مركز الأبحاث والاستشارات القانونية للمرأة
Center For Women's Legal Research & Consulting

الفصل الرابع

جمع المعلومات وتحليلها وتفسير النتائج

استنتاجات الإجابات على الأسئلة

- هناك إكراه للمرأة لعدم الخروج من بيتها وتقييد لحريتها.
- العادات والتقاليد السائدة تسهم كثيرا في ضعف التعليم القانوني للمرأة.
- التعليم يسهم كثيرا في اهتمام المرأة في تثقيف وتعليم نفسها قانونيا .
- المجتمع الذكوري وسيطرة الرجل له دور كبير في ضعف معرفة المرأة بحقوقها وتعلمها القانوني.
- للإعلام دور كبير في انتشار ظاهرة تعليم وتثقيف المرأة قانونيا .
- هناك علاقة ايجابية بين الوضع الاقتصادي الجيد و تدخلات المؤسسات المعنية من جهة وانتشار التعليم القانوني من جهة أخرى.
- الحصول على المساعدات العينية (الكبونة) يحفز على الانضمام لبرامج التعليم والتثقيف القانوني.
- انتشار التعليم القانوني يعزز تنمية المرأة والمجتمع.

السؤال الأول والإجابة عليه:

1-3-1 مدى إكراه المرأة على عدم الخروج من بيتها ؟

مقابلة عائلات النساء:

- هناك إلزام للمرأة على البقاء في البيت ولكنها لا تعتبر ظاهرة في المجتمع.
- مقابلة ممثلي المؤسسات النسوية:
- هناك ظاهرة إكراه للمرأة للحد من خروجها من بيتها سواء للدراسة أو العمل .
- تقييد الأسرة خروج المرأة من البيت بوجه عام ولكن تخف هذه القيود في الحالات التي يمكن تحصيل فائدة مادية .

دراسة حالة لامرأة استفادت من المحاضرات القانونية:

- وهذه الحالة لامرأة استفادت من المحاضرات القانونية فقد أكدت أنها استفادت من المحاضرات القانونية حيث أصبحت تعي حقوقها جيدا بفضل هذه المحاضرات بعكس السابق إذ كانت لا تعلم شيئا عن حقوقها فأصبح في استطاعتها المطالبة بهذه الحقوق.



USAID
من الشعب الأمريكي

(مخ غير ربحية)



مركز الأبحاث والاستشارات القانونية للمرأة
Center For Women's Legal Research & Consulting

تحليل وثائق:

- الوثائق التي تحدثت عن التعليم القانوني لفتت إلى الدور الهام لهذا البرنامج وان كانت تشير إلى انه ضعيف ولا بد من تفعيله والعمل على تطويره لكي يستفيد منه اكبر عدد ممكن من النساء.

1-3-2 مدى تأثير العادات والتقاليد على مسيرة التعليم القانوني للمرأة ؟

مقابلة عائلات النساء:

- للعادات والتقاليد دور في مسيرة التعليم القانوني حيث أنها تحد من خروج المرأة وإمكانية تعلمها أكاديميا وليس قانونيا كما أن العادات والتقاليد تسهم في تزويج المرأة مبكرا مما يؤدي لانشغال المرأة في أمور البيت .

مقابلة ممثلي المؤسسات النسوية:

- للعادات والتقاليد السائدة دور سلبي علي التعليم القانوني حيث أنها تسهم في الحد من حركة المرأة وعدم إعطائها مساحه من الحرية لكي تستطيع أن تمارس نشاطاتها بحريه مما يؤدي إلى التأثير علي كافة نشاطات المرأة ومنها التعليم بكافة أشكاله.

دراسة حالة لامرأة استفادت من المحاضرات القانونية:

- وهذه الحالة لامرأة أكدت أن العادات والتقاليد السيئة أدت إلي إجبارها علي الزواج مبكرا مما أدي إلي حرمانها من أي تعليم وتحويلها إلى امرأة يسهل انتهاك حقوقها ولكن بعد أن تلقت برنامج التعليم القانوني في مركز الأبحاث والاستشارات القانونية أصبحت تعلم ماهية حقوقها وكيفية الدفاع عنها كما أنها تعمل علي توعية غيرها من النساء.

ملاحظة:

- لاحظت أن النساء المستفيدات من التعليم القانوني تحيط بهن عادات وتقاليد اقل تعقيدا وتشددا.

1-3-3 مدى تأثير تعليم النساء على اهتمامهن بالتعليم القانوني ؟

مقابلة عائلات النساء:

- التعليم له دور كبير في اهتمام المرأة في التعليم قانونيا ومعرفة حقوقها فإذا كانت المرأة غير متعلمة فسيتحول اهتمامها الى أشياء أخرى كالبيت والأطفال والثرثرة.

مجموعة مركزة للنساء ممن تدرين قانونيا:

- للتعليم دور كبير ومؤثر علي اهتمام المرأة بالتعليم القانوني فالمرأة المتعلمة هي المعنية في التعلم قانونيا ومعرفة حقوقها جيدا، أما المرأة الغير متعلمة فإن حضرت المحاضرات القانونية



USAID
من الشعب الأمريكي



(مخ غير ربحية)

مركز الأبحاث والاستشارات القانونية للمرأة
Center For Women's Legal Research & Consulting

فيكون حضورها بلا هدف أو للبحث عن كبونه.

تحليل وثائق:

- الدراسات القانونية حول هذا الموضوع أجمعت على محورية وأهميه تعلم المرأة لاهتمامها وإقبالها على التعلم قانونيا والاستفادة من برامج التعليم القانوني.

1-3-4 مدى تأثير تأثير المجتمع الذكوري في انتشار ظاهرة التعليم القانوني ؟

مقابلة:

- المجتمع الذكوري جعل المرأة تحت هيمنة الرجل بحيث لا يعطيها كامل حريتها إلا في حدود ضيقه ولا يسمح لها بالخروج بحرية وان سمح لها بالخروج فيما للحصول على الرزق أو البحث عن كبونه .

مجموعة مركزة من النساء :

- هناك ارتباط بين ضعف التعليم القانوني للنساء وبين هيمنة الرجل في المجتمع حيث أن المرأة في المجتمع الذكوري تكون خاضعة للرجل في كافة الجوانب والحقوق ومنها حقها في التعلم.

تحليل وثائق:

- الدراسات أكدت أن هناك علاقة طردية بين هيمنة الذكر في المجتمع وبين ضعف تعليم المرأة قانونيا فالرجل يهيمن على المرأة ويحد من حريتها ونشاطاتها وان كانت هذه الظاهرة بدأت تتحسن ولو ببطء.

1-3-5 مدى تأثير الإعلام في انتشار ظاهرة التعليم القانوني ؟

مقابلة:

- للإعلام دور في انتشار التعليم القانوني ولكنه دور ضعيف لا يتناسب مع الضعف الذي يعتري هذا التعليم الذي يهدف لحماية المرأة ولا بد من تفعيل دور الإعلام أكثر.

مجموعة مركزة:

- نعم يوجد للإعلام دور ولكنه دور ضعيف ولا بد أن تقوم المؤسسات النسوية المعنية تفعيل دورها الإعلامي لكي يتم تعزيز ظاهرة تعليم المرأة قانونيا.

1-3-6 مدى تأثير الوضع الاقتصادي على خروج المراه للتتقيف القانوني ؟

مقابلة:



USAID
من الشعب الأمريكي



(مخ غير ربحية)

مركز الأبحاث والاستشارات القانونية للمرأة
Center For Women's Legal Research & Consulting

-للموضع الاقتصادي تأثير علي التعليم القانوني للمرأة فشعور المرأة بالفقر أو عدم توفر المواصلات أو عدم القدرة علي متابعة الانشطه وقد يكون للموضع الاقتصادي دور في توجيه أولوية المرأة نحو البحث عن الرزق أو (الكبونه).

مجموعة مركزة:

-للموضع الاقتصادي دور كبير في ضعف تعليم المرأة قانونيا بسبب الفقر وقلة الإمكانيات والانشغال في توفير لقمة العيش وعدم القدرة علي الانتقال لمكان المحاضرات القانونية.

تحليل وثائق:

- الدراسات التي تحدثت حول هذا الموضوع أكدت علي تلازم العلاقة بين الوضع الاقتصادي السيئ وضعف التعليم القانوني فكلما كان هناك فقر كان اهتمام المرأة بسد حاجاتها الاساسيه وتوفير لقمة العيش.

1-3-7 مدى تأثير الوضع الاقتصادي على نشاط المؤسسات المعنية بالمحاضرات القانونية ؟

مقابلة:

- الوضع الاقتصادي له دور كبير في مدى فعالية أنشطة المؤسسات النسوية ومنها بالتأكيد أنشطة التعليم القانوني للمرأة حيث أنه كلما انتعش الوضع الاقتصادي لهذه المؤسسات أصبحت لديها القدرة على زيادة نشاطات التعليم القانوني وانتشارها علي نطاق أوسع لتشمل نساء أكثر وأماكن أكثر.

مجموعة مركزة:

- وضع المؤسسة الاقتصادي يؤثر علي مدي فعاليتها وزيادة نشاطاتها حيث انه كلما كان وضع المؤسسة جيدا كان لديها دعم وثقه من الممولين مما ينعكس علي مشروعات المؤسسة بالإيجاب.

ملاحظه:

- من الملاحظ أنه كلما كان وضع المؤسسات الاقتصادي جيدا كانت لها فعالية في كافة المجالات .

1-3-8 مدى تأثير الوضع السياسي على خروج المرأة للتثقيف القانوني ؟

مقابلة:

- هناك تأثير للموضع السياسي علي حرية المرأة في الخروج للتعليم القانوني فكلما كان النظام



USAID
من الشعب الأمريكي

(مخ غير ربحية)



مركز الأبحاث والاستشارات القانونية للمرأة
Center For Women's Legal Research & Consulting

مؤمنا بالحرية كلما أعطي للإنسان عامة والمرأة خاصة حرية الحركة والعمل بفعالية ومنها بالتأكيد نشاطات التثقيف والتعليم القانوني والعكس صحيح. مجموعة مركزة: - النظام السياسي هو المسئول عن تقدم المرأة أو تأخرها فكلما كان هناك حرية وعدم تقييد كلما كانت المرأة قادرة علي تلبية متطلباتها. تحليل وثائق: - هناك شبه تطابق بين الدراسات التي أجرتها مراكز حقوق الإنسان والتي أكدت أن هناك علاقة طردية بين النظام السياسي وبين حرية المرأة وتمتعها بحقوقها وكفالة حقها .
1-3-9 مدى تأثير ثقافة الكبونة (المعونات الإغاثية مثل السلة الغذائية وشنط المدارس) على الاهتمام بالتعليم القانوني ؟ مقابلة: -ثقافة الكبونة هي ظاهرة في المجتمع الفلسطيني ولها تأثير على المجتمع عامة ومن ضمنه المرأة بالتأكيد فكلما كان النشاط مرتبطا بالكبونة كلما كان الحضور أكثر والاهتمام أكبر. مجموعة مركزة: - الكبونة لها دور كبير في اهتمام النساء بالتعليم القانوني فإذا علمت المرأة أن هناك محاضرة قانونية أول ما يتم السؤال عنه الكبونة مما يؤثر على مدى الاستفادة من التعليم والمحاضرات القانونية. تحليل وثائق: - ناقشت الدراسات ظاهرة الكبونة في المجتمع الغزي واعتماد الناس على الكبونة فأي نشاط يرتبط بالكبونة يكون عليه إقبال مما يفقد النشاط التعليمي أي دور .
1-3-10 مدى تأثير التعليم القانوني علي المرأة خاصة و المجتمع عامة ؟ مقابلة: -للتعليم القانوني تأثير هام على المجتمع عامة والمرأة خاصة حيث أنه يؤدي إلى تقوية نسيج المجتمع ويحد من مشكلات انتهاك حقوق النساء كما يؤدي لانتشار العدالة المجتمعية ، أما تأثيره على المرأة فتوعية المرأة بحقوقها وتأهيلها في الدفاع عن هذه الحقوق كحقها في اختيار الزوج وحققها في الميراث.



USAID
من الشعب الأمريكي



(مخ غير ربحية)

مركز الأبحاث والاستشارات القانونية للمرأة
Center For Women's Legal Research & Consulting

مجموعة مركزة:

-التعليم القانوني يعمل ولو نسبيا على إزالة النظرة السائدة في المجتمع بانتهاك حقوق المرأة وينبه المرأة لدورها الايجابي وتفعيله وعدم رضاها بالسلبية كما يؤدي الى نشر العدل المجتمعي والأسري.

تحليل وثائق:

- التعليم والتثقيف القانوني أسهم ولو نسبيا في نشر الوعي حول حقوق النساء والعمل على الحد من انتهاك حقوقهن وتوعية النساء بحقوقهن التي كن يجهلنها وتأهيلهن للدفاع عن هذه الحقوق وتوعية غيرهن من النساء.



USAID
من الشعب الأمريكي



مركز الأبحاث والاستشارات القانونية للمرأة
(مخ غير ربحية)
Center For Women's Legal Research & Consulting

الفصل الخامس النتائج والتوصيات

النتائج	التوصيات
- هناك إكراه للمرأة لعدم الخروج من بيتها وتقييد لحريتها.	العمل على زيادة الوعي بحقوق المرأة وإنسانيتها
- العادات والتقاليد السائدة تسهم كثيرا في ضعف التعليم القانوني للمرأة.	العمل على مكافحة العادات والتقاليد السيئة ونشر مفاهيم أكثر عدلا.
- التعليم يسهم كثيرا في اهتمام المرأة في تثقيف وتعليم نفسها قانونيا .	العمل على نشر الوعي بأهمية التعليم وتأثيره على المجتمع والمرأة
- المجتمع الذكوري وسيطرة الرجل له دور كبير في ضعف معرفة المرأة بحقوقها وتعلمها القانوني.	العمل على إبراز دور المرأة كونها شريك مهم للرجل في المجتمع وعدم مصادرة أو تهيش دورها بالنظرة الذكورية.
- للإعلام دور كبير في انتشار ظاهرة تعليم وتثقيف المرأة قانونيا .	تعزيز دور الإعلام ودعم برامجه و نشر برامج توعوية بدور التعليم القانوني .
- هناك علاقة ايجابية بين الوضع الاقتصادي الجيد و تدخلات المؤسسات المعنية من جهة وانتشار التعليم القانوني من جهة أخرى.	مخاطبة المسؤولين لدعم المؤسسات المعنية بحقوق المرأة ماديا ومعنويا للارتقاء بالمرأة.
- الحصول على المساعدات العينية (الكبونة) يحفز على الانضمام لبرامج التعليم والتثقيف القانوني شكليا.	مكافحة ظاهرة الكبونة والتوعية بأهمية برامج التعليم القانوني دون الالتفات للكبونة.
- انتشار التعليم القانوني يعزز تنمية المرأة والمجتمع.	المساهمة في الترويج لبرامج التعليم القانوني والتنبيه لأهميتها على المجتمع عامة والمرأة خاصة.



USAID
من الشعب الأمريكي



(مخ غير ربحية)

مركز الأبحاث والاستشارات القانونية للمرأة
Center For Women's Legal Research & Consulting

الملاحق:

_ مطوية الحماية القانونية للمرأة من العنف (مركز الأبحاث والاستشارات القانونية للمرأة)

(2008/1)

_ مطوية حقوق المرأة العائلية (مركز الأبحاث والاستشارات القانونية للمرأة)

(2008/2)

_ دراسة حماية النساء والأطفال في القانون الدولي الإنساني (مركز الميزان لحقوق الإنسان)

(1.2007) (2007/2)

_ دراسة عن حقوق المرأة (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان) (2008)

- دارسه حول توعيه المرأة بحقوقها (طاقم شؤون المرأة) (2008)